مؤقت



مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٠٤**
الأربعاء ١١ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد فاروق
	البرتغال	السيد موريس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد هونغ منغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد فيناي كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2012/510)

1241470 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2012/510)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد سعيد جنيت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المشترك المعني بالمخدرات والجريمة، للمشاركة في هذا الاجتماع.

تقرر ذلك.

يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/510، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

وأعطي الكلمة الآن للسيد جنيت.

السيد جنيت (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرض التقرير التاسع للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه. في إحاطتي الأخيرة إلى مجلس الأمن، في ١١ أيار/مايو، أشرت إلى أن منطقة غرب أفريقيا تشهد موجة جديدة من التحديات التي تواجه الحوكمة، وتوطيد السلام ومنع نشوب الصراعات، كما يظهر ذلك من خلال الأزمات الجارية في منطقة الساحل وخصوصا في مالي وغينيا - بيساو، وكذلك التهديد العام الذي تمثله الجريمة المنظمة والإرهاب الدوليان.

في مالي، استولت جماعة أنصار الدين المقاتلة وغيرها من الجماعات الإرهابية على الجزء الشمالي من البلد، مع ما يرافق ذلك من تداعيات أمنية وإنسانية، بما في ذلك مزاعم بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. يشكل هذا، بالإضافة إلى تدمير المواقع التاريخية الإسلامية المعرضة للخطر في تمبكتو، مسألة تثير بالغ القلق في المنطقة وفي المجتمع الدولي ككل. في هذه الأثناء في باماكو، على الرغم من جهود الوساطة الجديرة بالثناء التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بقيادة الرئيس واتارا رئيس كوت ديفوار والرئيس كومباوري رئيس بوركينا فاسو، فإنه لم يتم بعد توطيد الترتيبات الانتقالية، بما في ذلك اعتماد خريطة طريق لإجراء الانتخابات واستعادة سلامة مالي الإقليمية.

لقد دفعت هذه الحالة قادة الجماعة في قمتهم العادية الحادية والأربعين في ياموسوكرو، في ٢٩ حزيران/يونيه، إلى التسريع في نشر بعثة القوة الاحتياطية التابعة للجماعة في مالي بدون طلب أو إذن مسبقين من السلطات المالية. لقد اتخذ ذلك القرار تماشيا مع المادة ٢٥ من بروتوكول الجماعة المتعلق بآلية منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن.

كما قرر مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إيفاد بعثة تقييم تقني إلى مالي للاتصال مع السلطات الانتقالية لتمهيد الطريق لنشر بعثة القوة الاحتياطية التابعة

للجماعة في مالي. دعا مؤتمر القمة كذلك السلطات الانتقالية لتوسيع نطاق قاعدة حكومتها.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢) المؤرخ ٥ تموز/يوليه يؤكد على الحاجة إلى تعزيز شرعية وأمن المؤسسات الانتقالية في مالي. كما يعلم أعضاء المجلس، أعرب رئيس الوزراء المالي معارضته لنشر القوة التابعة للجماعة في باماكو لكفالة أمن المؤسسات الانتقالية. كما أعرب عن تحفظات بشأن طلب الجماعة إشراك القوى السياسية والاجتماعية في الحكومة، وفي الوقت نفسه أعرب عن وجهة النظر التي مفادها أنه يجب على الجماعة أن تركز جهودها على مساعدة مالي لاستعادة سلامتها الإقليمية.

لا تزال عودة الرئيس المؤقت ديونكوندا تراوري إلى مالي، والحاجة إلى كفالة الأمن تكتسيان أهمية بالغة لتوفير الشرعية الدستورية للجهود الجارية لإيجاد سبيل للخروج من الأزمة المتعددة الأوجه التي يواجهها البلد على الرغم من تعبئة الطبقة السياسية والمجتمع المدني المستقطبين أصلا. وطالب مؤتمر قمة الجماعة بهذه الشروط وتكررت في قرار مجلس الأمن.

ومن هذا المنطلق، عقدت مجموعة الاتصال التابعة للجماعة الاقتصادية المؤلفة من رؤساء الدول اجتماعا في واغادوغو في ٧ تموز/يوليه مع ممثلي القوى والسياسية والاجتماعية في مالي التي تعارض الانقلاب، بحضور ممثل عن حكومة مالي. وفي الحوارات التي أجريتها مع قادة الجماعة الاقتصادية على هامش هذه المشاورات، أعربوا عن ارتياحهم للقرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، الذي وفر إطارا مناسبا لمداولاتهم. وفي الواقع، أتاحت هذه المشاورات فرصة فريدة لأصحاب المصلحة في مالي للتحاور مع قيادة الجماعة بشأن كيفية المضي قدما في عملية الانتقال. كما ساعدت على التأكيد على أن بعض القرارات التي اتخذت على مستوى رؤساء الدول والحكومات في الجماعة في جلستهم العادية التي عقدوها مؤخرا في ياموسوكرو، في ٢٩ حزيران/يونيه، قد حظيت بتأييد واسع بين الأطراف الفاعلة السياسية والمجتمع المدني في مالي. وكان ذلك في الواقع حالة الحاجة إلى تشكيل حكومة أكثر شمولا وتمثيلا، والحاجة إلى الحصول على المساعدة العسكرية من الجماعة لتأمين مؤسسات الدولة، وإعادة تنظيم الجيش واستعادة سلامتها الإقليمية، والحاجة إلى تمهيد الطريق لخريطة طريق توافقية للمرحلة انتقالية.

وفي سياق المناقشات، شجع وسيط الجماعة الاقتصادية، الرئيس كومباوري، المشاركين على إعطاء الحوار فرصة لتحقيق السلامة الإقليمية. وكشف عن انه أجرى اتصالات أولية مع الجماعات المتمردة استعدادا للمحادثات التي يعتزم تيسيرها بين هذه الجماعات وهيئة وطنية في مالي لم تُنشأ بعد. واغتنم القادة الفرصة ليؤكدوا مجددا التزامهم بنشر القوة الاحتياطية التابعة للجماعة في مالي.

من المهم أن يتم حل الخلافات العالقة مع الحكومة الحالية في مالي بشكل جدي، لأنها لا تزال تؤخر اتخاذ تدابير ملموسة من جانب أصحاب المصلحة في مالي لمعالجة المسائل الجوهرية المرتبطة بالاستعادة الفعالة والكاملة للنظام الدستوري، وكذلك الحالة الحرجة السائدة في الشمال. ومن المهم عند المضي قدما أن نواصل احترام مركزية المؤسسات وأصحاب المصلحة في مالي والدور الرائد الذي تضطلع به الجماعة حتى الآن. في الوقت نفسه، فمن المهم بالقدر نفسه أن أشدد على أن البعد الجماعي يجسد كذلك المخاطر الملموسة التي تتعرض لها حاليا المنطقة، ويشكل دليلا رئيسيا على الضعف الشديد الذي تعاني منه منطقة الساحل.

أنا واثق من أن مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي المقبلة في أديس أبابا سوف تساعد في التوصل إلى موقف أفريقي

موحد بشأن سبل المضي قدما من أجل حل الأزمة في مالي وفي معالجة الحالة في منطقة الساحل. وهذا الموقف المشترك ستستنير به الجهود المتضافرة والمنسقة التي تشتد الحاجة إليها في منطقة الساحل، بدعم من الجماعة، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع للتغلب على هذه الحالة الأمنية المعقدة، والأزمة الإنسانية والإنمائية في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ المجلس أنه قد تم إنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة الإقليمية المشتركة بين الوكالات ومقرها داكار ويجري حاليا الانتهاء من وضع خطة عمل لتعزيز قدرة بلدان منطقة الساحل على التكيف على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ووكالات الأمم المتحدة التي مقارها في داكار سوف تؤيد وضع إستراتيجية إقليمية شاملة توضح الأولويات الرئيسية في مجالات السياسة والأمن وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والتنمية دعما لبلدان المنطقة، بما يتفق مع مطلب مجلس الأمن في القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢).

وإلى جانب الأزمات في مالي ودول الساحل، لا تزال منطقة غرب أفريقيا تواجه الظاهرة التي تتطور بسرعة للقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر في خليج غينيا، التي تنطوي على احتمال عرقلة كبيرة للتنمية الاقتصادية في البلدان الساحلية وغير الساحلية المجاورة لها، وكذلك عرقلة الطرق البحرية الدولية.

منذ اعتماد القرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، يسّر المكتب، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، عقد اجتماع في ليبرفيل، في ٣١ أيار/مايو، ضم الرؤساء التنفيذيين للجماعة، و الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا. وأطلق اجتماع ليبرفيل عملية التخطيط لعقد مؤتمر قمة لدول خليج غينيا، ووضع إستراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة في المنطقة. وأثبت الاجتماع جدواه لأنه أكد على استعداد المنظمات دون الإقليمية للمضي قدما على وجه السرعة، ليس فقط لمعالجة ازدياد أعمال القرصنة البحرية، ولكن أيضا للعمل بطريقة مشتركة ومنسقة، بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والشركاء المهتمين. ومنذ ذلك الحين، تم عقد الاجتماع الأول للفريق الفني المسؤول عن إعداد خريطة الطريق، والمؤلف من ممثلين عن الجماعة، ولجنة خليج غينيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، في أبوجا يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه لتمهيد الطريق للعملية التحضيرية لمؤتمر القمة الإقليمية.

تصاعد العنف مؤخرا على الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار، ما تسبب في مقتل العديد من المدنيين، فضلا عن وفاة سبعة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من الوحدة النيجرية، ويؤكد أيضا استمرار ضعف اتحاد نهر مانو. وأود أن أشيد بالاجتماع الرباعي لممثلي حكومتي ليبريا وكوت ديفوار، و بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الذي عقد في أبيدجان يوم ١٣ يونيو وأسفر الاجتماع عن سلسلة من القرارات التي تجسد الحاجة إلى عمل حكومتي ليبريا وكوت ديفوار معا بشكل وثيق لتحقيق الاستقرار في المناطق الحدودية المشتركة بغية تهيئة ظروف مواتية للتنمية الاقتصادية.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تمتد الجهود لتتجاوز الصلة الحدودية بين كوت ديفوار وليبريا، وأن تشمل الجهود الرامية إلى كفالة الاستقرار الدائم في حوض نهر مانو ككل. وأود في هذا الصدد أن أشير إلى الالتزام المتواصل من جانب الأمم المتحدة بمساعدة حكومات حوض نهر مانو في الحفاظ على المنجزات ومكاسب السلام التي تحققت في السنوات الأخيرة بشق الأنفس. وبدأت الجماعة الاقتصادية واتحاد نهر

مانــو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيــا، بتعاون وثيق مع بعثات الســلام التابعة للأمــم المتحدة في المنطقة، عملية تهدف إلى تحســين التنســيق وتعزيز المبادرات الجاريــة حاليا لمواجهة التهديدات التي يشــكلها المرتزقة، وحركة الجماعات المسلحة والأســلحة، وتأثيرها على حركة السكان، الأمر الذي لا يزال يقوض الحالة الأمنية الهشــة أصلا في المناطق الحدودية للمنطقة دون الإقليمية.

كمــا يتعــين على الجهــات الفاعلــة الإقليميــة مضاعفة جهودهــا للتصدي لآفــة تهريب المخــدرات والجريمة المنظمة، التي، إذا لم تعالج في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، فقد تقوض الحكــم والأمــن على نحو خطــير في المنطقة، كمــا يتضح من التقارير عن تزايد أنشــطة وتأثير شــبكات الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو، وخصوصا منذ الانقلاب الذي وقع مؤخرا في ذلك البلد.

بعــد الحوار الذي أجريته مبكرا مع القيادة الجديدة للجنة التابعة للجماعة الاقتصادية، تعهدنا بتنشيط تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة للفتــرة ٢٠٠٨-٢٠١١ من أجل التصدي لمشكلة تزايد الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطــي المخــدرات في غرب أفريقيا، بمــا في ذلك من خلال مبادرة ساحل غرب أفريقيا.

وفي ذلك الصدد، يمثل القرار الذي اتخذه مؤخرا رؤســاء الــدول بالجماعــة، في مؤتمر قمتهم في ياموســوكرو، القاضي بتجديد التزامهم وتنشيط تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة لعام ٢٠٠٩ وتســريعها، خطوة مشــجعة جديرة بالثناء. ومما شجعني أيضا الاهتمام البالغ والالتزام اللذان أبداهما مديرو الأمن الأفارقــة، وقد خاطبتُهــم في ٢٥ حزيران/يونيه في اجتماعهم العادي في الجزائــر العاصمة في موضوع التحدي الأمني الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة.

وســتظل زيادة التنسيق بين الإســتراتيجيات، فضلا عن توفــير ما يكفي من المــوارد التقنية والمالية، من الأمور المطلوبة لمســاعدة البلدان والمنظمات في غــرب أفريقيا في القضاء على أنشــطة عصابات المخدرات والشــبكات الإجرامية الأخرى. وسأواصل، جنبا إلى جنب مع زميلي السيد فيدوتوف، الدعوة مع الجهات الشريكة الرئيسية، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إلى بذل المزيد من الجهود الملموســة والحسنة التوقيت للمساعدة في التغلب على هذا التهديد، الذي له تأثيره المباشر علــى وكالات إنفاذ القانون، ويؤدي، في النهاية، إلى تقويض مؤسســات الدولة، كما اتضح من خلال الحالتين القائمتين في غينيا بيساو ومالي.

وأخــيرا، أود أن أؤكــد علــى أهمية الاســتمرار في عدم ادخار أي جهد لمنــع التوتر والعنف المرتبطين بالانتخابات في غــرب أفريقيا. يوفر ترســيخ التجربة الديمقراطية في الســنغال أســباباً للأمل، وما برح صداه يتردد في المنطقة دون الإقليمية وخارجهــا. وفي الوقــت نفســه، يصدر عدد من المؤشــرات المثــيرة للقلق من بعض الدول في غرب أفريقيا التي يُزمع إجراء انتخابــات فيهــا قريبا. في ذلك الســياق، ســيكون من المهم مواصلــة العمل على إقناع قيادة تلك البلدان بالحاجة إلى تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات ســلمية وذات مصداقية من خلال الحوار الحقيقي بين الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني.

اسمحــوا لي بأن أختتم كلمتي مؤكــدا أن تقدما كبيرا قد أحــرز خلال الســنوات الماضية نحــو تعزيز وتوطيد الســلام، وذلــك بفضل المبادرات التي اضطلع بها قادة المنطقة بدعمٍ من القارة والمجتمع الدولي، لا ســيما الأمم المتحدة. وعلى الرَّغم مــن هذا التقدم، فــإن الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ما برحت هشة وقابلة للانتكاس، إذ إن الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار لم تُعالج تماماً بعد. ويظل استمرار الاهتمام والدعم من جانب الأمم المتحدة أمراً ضرورياً.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السيد سعيد جنيت على إحاطته الضافية والغنية بالمعلومات.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إلى مجلس الأمن لإتاحته لي الفرصة لموافاته بآخر المستجدات عن التهديدات التي تشكلها المخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا.

مع تزايد الاتجار في المخدرات، والمؤشرات عن إنتاج المخدرات، وتزايد استهلاك المخدرات، والقرصنة، وانعدام الأمن، أصبحت منطقة غرب أفريقيا تمثل واحدا من التحديات الرئيسية التي تواجه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وما فتئت تمثل واحدة من أهم أولوياتنا. إن المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تقوضان الاستقرار في المنطقة وتؤثران في الصحة والديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

في عام ٢٠١١، شهدت منطقة غرب أفريقيا تهريب ما يقرب من ٣٠ طنا من الكوكايين. ومع ذلك، لم يُبلغ إلا عن ضبط ٢,٧ كيلوغرام، في غينيا - بيساو، خلال الفترة نفسها. ويقدر أن تهريب الكوكايين في المنطقة يدر ما يقرب من ٩٠٠ مليون دولار من الأرباح سنويا للشبكات الإجرامية. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أيضا زيادة في تهريب الهيروين. فقد أفاد المكتب بضبط ٢٠ كيلوغراما عام ٢٠٠٨، و ٢١٠ كيلوغرامات عام ٢٠١٠ و ٤٠٠ كيلوغرام تقريباً عام ٢٠١١. في الآونة الأخيرة، كُشِف أيضاً عن وجود مختبرات للميتامفيتامين في غرب أفريقيا.

وما فتئ المكتب يقوم بتحليل الحالة العامة. وفي وقت لاحق من هذا العام سيصدر تقييم التهديد الخاص بالمنطقة، مركِّزاً على طريق تهريب الكوكايين عبر المحيط الأطلسي.

لكن أود أن أكون واضحا: لم تعد منطقة غرب أفريقيا مجرد نقطة عبور للكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، بل أصبحت أيضا وجهة نهائية. فهناك الآن ما يصل إلى ٢,٣ مليون من متعاطي الكوكايين في غرب ووسط أفريقيا، وتشير التقارير إلى أن غالبيتهم في غرب أفريقيا. يعني ذلك وجود حاجة أكبر لتوفير الوقاية وعلاج متعاطي المخدرات، خصوصا متعاطي المخدرات عن طريق الحقن، فضلا عن التركيز على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويُعاد استثمار الأموال المتأتية من المخدرات في المنطقة في تغذية جميع أنواع الأنشطة الإجرامية والاتجار غير المشروع. وهناك أيضا تهديد متزايد للقرصنة في خليج غينيا، حيث سُجِّل ٣٦ هجوما للقراصنة عام ٢٠١٠، و ٤٩ عام ٢٠١١، و ١٦ هجوماً حتى الآن في عام ٢٠١٢. جرت بعثة الأمم المتحدة للتقييم، التي أذِن بها القرار ٢٠١٨ (٢٠١١) لدعم بنن، تحت القيادة المشتركة لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وعلى سبيل المتابعة، سيتصدى المكتب للقرصنة والأمن البحري في إطار برنامج وطني متكامل لبنن.

ويقوم المكتب أيضا بالرصد الدقيق للإرهاب في المنطقة، الذي يملك القدرة على زعزعة الاستقرار في دول مثل مالي. وكما قال السفير سعيد جنيت، فإن الجزء الشمالي من هذا البلد قد أضحى اليوم تحت سيطرة الجماعات الإرهابية والإجرامية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المزيد من التدهور في مجالي الأمن والحكم الرشيد في المنطقة. ونستعرض بشكل وثيق الصلات المحتملة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. يؤيد المكتب تأييداً تاماً موافقة المجلس على جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس). وفي حال نجاحها، سنكون قادرين على استئناف عملياتنا في ذلك البلد، بعد أن عُلِّقت عقب الانقلاب.

مــا برحت الحالة في غينيا – بيســاو تشــكل مصدر قلق شديد للمكتب. وهناك مخاوف من وجود صلات بين عناصر مــن القوات العســكرية والاتجــار غير المشــروع بالمخدرات، وتعوق ثقافة الإفلات من العقاب الســائدة من فعالية أنشــطة إنفاذ القانون.

في مواجهــة كل تلك التحديات، يعمل المكتب على بناء الالتزام السياســي من خلال المنابر الإقليمية، لا ســيما الجماعة الاقتصادية، وعلى تطوير النُهج المشتركة بين الوكالات وتقديم الحلــول من خــلال برامجه الإقليميــة المتكاملة. وتقــدم مبادرة ساحل غرب أفريقيا المساعدة التقنية في مجالاتٍ من بينها إنفاذ القانــون، وإدارة الحدود وإصلاح النظــام القضائي. وفي إطار المبادرة، نعمل على الصعيد الميداني مع إدارة الشؤون السياسية، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بما في ذلك العمل بشكل وثيق مع الســفير ســعيد جنيت، وإدارة عمليات حفظ السلام والشــرطة الدولية ومنظمة الجمارك العالمية. ويســمح لنا ذلك بتوحيد ولاياتنا، وإنشاء استجابات متعددة التخصصات.

وأرحــب أيضا بتجديد خطة العمــل الإقليمية للجماعة. وسيواصل المكتب مســاعدة الدول الأعضاء في مواجهة تلك المسائل العابرة للحدود الوطنية.

ولمفوضية الجماعة الاضطلاع بدور محوري في بناء الالتزام بين الدول الأعضاء، وكذلك في تعزيز الإصلاحات المستدامة.

في مجال الأنشــطة المشتركة بين الوكالات، يقوم المكتب حاليــا، بالتعاون مع إدارة الشــؤون السياســية، بصياغة تقرير الأمــين العام عن تأثير الجريمة المنظمــة العابرة للحدود الوطنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وذلك بطلب من المجلس.

وتقــوم فرقة عمــل الأمم المتحدة المعنيــة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات، التي أنشأها الأمين العــام في عام ٢٠١١، بتعزيز التعاون المشــترك بين الوكالات والإجراءات المشــتركة. ويعمل المكتب مع لجنة بناء الســلام على المســاعدة في إبراز مشكلتي المخدرات والجريمة باعتبارهما تشكلان تهديداً لبناء السلام في جميع أنحاء المنطقة.

وفي مجال العمليات، ستنشــئ قريبا شــراكة بين شــبكتنا مــن المدعين العامين لمكافحــة الجريمة المنظمة في منطقة أمريكا الوسطى، التي أنشئت في عام ٢٠١١، والشبكة المماثلة لها في غرب أفريقيا.

ويعمــل الآن البرنامــج العالمــي لمراقبة الحاويــات، الذي يشــترك المكتب في إدارتــه مع منظمة الجمــارك العالمية، على جانــبي المحيط الأطلســي ويجــد الدعم من برنامــج مماثل في مطارات المنطقة.

كما أنشــأنا وحدات للجريمة العابرة للحدود الوطنية في سيراليون وليبريا وغينيا – بيساو.

ومــن خلال هذه المبادرات، نقوم ببناء القدرات في مجالي القضاء والطب الشــرعي، ونعزز، بشــكل كبير، القدرة على اعتراض الأموال التي يجري غسلها.

تواجه غرب أفريقيا تحديات معقدة تشــكل اختبارا صعبا لفرادى البلدان وللمنطقة ككل. يجب أن يكون هدفنا مساعدة البلدان على اســتدامة تنميتها، مع الحرص على كفالة الســلام والازدهار في المنطقة. ولتحقيق ذلك، سيواصل المكتب العمل مع جميع الجهات الشريكة لبناء الالتزام ووضع الحلول اللازمة في هذه البيئة الشديدة التغير والسريعة الحركة.

الرئيس (تكلم بالاسـبانية): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

والآن أدعــو أعضــاء المجلس إلى مشــاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.